التجديد

# دراسة ترصد «اختلالات» «مأذونيات» النقل ورخص الثقة

كشفت دراسة ميدانية أنجزتها المنظمة الديمقراطية الاجتماعية المستقلة، حول واقع قطاع سيارات الأجرة بالمغرب، أن أزيد من 85 بالمائة من المستفيدين من مأذونيات النقل ليسوا من الفئات المعوزة وإنما امتيازات يستفيد منها أطر كبار وموظفين خارج السلم، وأن حوالي 15 بالمائة فقط هم من ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الحقوق من أبناء المقاومين وجيش التحرير.

وأكد عبد الصمد عنانة رئيس المنظمة الديمقراطية الاجتماعية المستقلة، في تصريح ل «التجديد» أنه تم إنجاز هذه الدراسة لتسليط الضوء على النقط السوداء في هذا القطاع الحيوي، قصد تسليمها لوزير التجهيز والنقل، عزيز رباح، مشيرا إلى أنه قدموا طلبا للوزارة لتحديد موعد تقديم الدراسة التي تتضمن أيضا مقترحات حلول لوضعية قطاع نقل سيارات الأجرة، إسهاما منها في توجه الإصلاح لدى الوزارة الوصية.

وأبرز المتحدث أن الدراسة توقفت أيضا عند «رخص الثقة» المخولة للمهنيين لسياقة سيارات الأجرة، وخلصت إلى أنه لا يتم احترام الشروط التي وضعتها العمالة مثل تحديد المستوى الدراسي وانعدام السوابق العدلية وتجربة عمل لا تقل عن 3 سنوات وعدم الشغل وتحديد السن في 50 سنة، وأن الدراسة توقفت على وجود حاملين ل «رخصة الثقة» عمالة سلا لا تتوفر فيهم المعايير السالفة الذكر، وهو ما يثر شبهة «سمسرة غير قانونية»، قال إن قيمتها تصل إلى أزيد من 12 ألف درهم، بينما لا يتعدى مصاريف الملف ألفي درهم.

وأكد أن النقابة لا تمانع في فتح الباب أمام حق الاستفادة من «رخصة الثقة» وإنما تدعو لاحترام المعايير المحددة، ومنح الأولوية للفئات المحتاجة كالطلبة المجازين وأبناء الفئات المعوزة، والقطع مع منطق المتاجرة في «رخصة الثقة» التي بلغ عدد حامليها أزيد من 12 ألف بعمالة سلا فقط، من بينهم متقاعدون وميسورون ينافسون سائقين ليس لديهم أي مورد آخر للدخل.

وأضاف عنانة أن الدراسة سلطت الضوء أيضا على «النزاعات» بين السائقين المهنيين وبين ملاك «المأذونيات» بسبب عدم احترام المذكرة الوزارية رقم 61 التي تنظم طريقة استغلال «الكريمات»، وأيضا بسبب عدم احترام بنود الظهير الشريف المنظم للاستفادة منها، والذي ينص على عدم بيع أو تفويت «المأذونية» غير أن «شجع» أصحابها يدفعهم لابتزاز السائقين في سعر «حلاوة» جديدة، أو يتخلفون عن الحضور في الولاية لتوقيع تجديد العقد.

وأوضح المسؤول النقابي أن هذا الوضع أغرق رفوف المحاكم بملفات النزاعات بين السائقين المهنيين من جهة، وبين ملاك «المأذونيات» من جهة ثانية، بسبب ما اعتبره «الحياد السلبي» للولاية أمام ما اعتبرته الدراسة المنجزة «ابتزاز» السماسرة الوسطاء بين الطرفين، مشيرا إلى أن الدراسة اقترحت إحداث مكاتب داخل الولايات والعمالات لاستخلاص السومة الكرائية للمأذونية وتحويلها إلى حساب مستغليها، للقطع مع الوضع الحالي.